## يهودية لبيد في صحوه ومنامه

**انطوان شلحت**

اختار رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق وزعيم المعارضة الحالي، بنيامين نتنياهو، في الجلسة التي عقدها الكنيست الإسرائيلي، أول من أمس الاثنين، لإحياء ذكرى مرور 48 عامًا على وفاة رئيس الحكومة الأول، ديفيد بن غوريون، أن يركّز في كلمته على تأليه التفوّق الاستراتيجي، واصفًا حاجة إسرائيل إليه بأنه مثل حاجتها إلى الهواء للتنفس، في منطقة الشرق الأوسط العاجّة بالتهديدات، والتي يسود فيها «مبدأ البقاء للأقوى»، على حدّ تعبيره. في المقابل، آثر وزير الخارجية ورئيس الحكومة البديل، يئير لبيد، أن يعيد إلى الأذهان أن مقاربة بن غوريون حيال العلمانية اتسمت، أكثر من أي أمر آخر، بأنها ليست نقيض الدين أو التديّن، بل هي تُشكّل أحد تيارات اليهودية، علمًا أن ثمة شبه إجماع بين الباحثين الإسرائيليين على التشكيك باحتمال وجود «علمانية يهودية»، وإن كان في الوسع العثور على علمانيين يهود. ومما قاله لبيد حرفيًا: «إذا كنت علمانيًا إسرائيليًا فأنت عمليًا تقليديّ محافظ. وقد لا تكون محافظًا على إقامة الشعائر والفروض الدينية، ولكنك يهوديّ من اللحظة التي تصحو فيها صباحًا وحتى اللحظة التي تغمض عينيك فيها ليلًا وتغرق في أحلامك بلغة التناخ».

تقدّم هذه الكلمات إثباتًا مستجدًا على انتفاء أي أساس مكين للخطاب الذي يقسّم المجتمع اليهودي في إسرائيل إلى متدينين وعلمانيين، وعلى أن هناك امتدادًا داخل هذا المجتمع من المتمسّكين بالمحافظة على الفروض الدينية، وحتى أولئك الذين لا يحافظون نهائيًا على هذه الفروض، من دون وجود أي فصلٍ ثنائيّ حادّ. ويبرز هذا الأمر باستمرار في استطلاعات الرأي العام التي تُجرى سنويًا حول درجة التديّن في هذا المجتمع، وتُبنى على تعريف الفرد الذاتي لمستوى تديّنه. ووفقًا لآخر هذه الاستطلاعات، فإن 48% من اليهود الإسرائيليين يعرّفون أنفسهم بأنهم متدينون (حريديم وقوميون ومتدينون قوميون)، بينما يعتبر نحو ربع اليهود أنفسهم بأنهم متدينون محافظون، ويصنّف ربعهم أنفسهم في خانة المتدينين الليبراليين وغير المتدينين والعلمانيين. وحتى قبل سنّ «قانون القومية الإسرائيلي» (يوليو/ تموز 2018) أظهرت إجابات المشتركين في الاستطلاعات عن سؤال أيهما أهم في كل ما يرتبط بتعريف دولة إسرائيل، المكوّن اليهودي أو الديمقراطي؟ أن الأكثرية تعطي الأولوية للمُكوّن اليهودي.

قبل ثلاثة أعوام، مُنيت مبادرة إحدى عضوات الكنيست من حزب ميرتس (يسار صهيوني) لتشكيل لوبي برلماني يعمل على الدفع بالثقافة والهوية العلمانيتين في إسرائيل في مقابل حملة التديين الجارية على قدم وساق في جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي بالفشل. ولم تفلح المبادرة سوى في استقطاب عضوي كنيست فقط من خارج حزبها، كلاهما من تحالف «المعسكر الصهيوني» الذي كان في مركزه حزب العمل. وفي حينه، عزت صاحبة المبادرة سبب الفشل إلى تلكؤ أحزاب تعتبر نفسها رافعة لواء العلمانية، على غرار العمل، «يوجد مستقبل» (برئاسة لبيد)، و«إسرائيل بيتنا» (برئاسة أفيغدور ليبرمان)، عن اللحاق بركب هذه المبادرة. ولئن كان الشيء بالشيء، يذكر، فأول ما يجب ملاحظته أن تلكؤ حزب العمل تناغم مع اللهاث المحموم لرئيسه في ذلك الوقت، أفي غباي، نحو نفي التهمة التي طوّحها نتنياهو في وجه هذا الحزب قبل عدة أعوام، وفحواها أنه «نسي هويته اليهودية». وردّ عليها غباي إن «الجمهور العريض بدأ يشعر أنني أقترب أكثر فأكثر من القيم اليهودية. وهذا صحيح، فنحن يهود نعيش في دولة يهودية، وأعتقد أن إحدى مشكلات أعضاء حزب العمل تكمن في أنهم ابتعدوا عن هذه القيم. وما يُقال عنّا في الشارع أننا الآن ليبراليون فقط. وهو أمر غير صحيح، فنحن يهود وعلينا أن نتكلم عن قيمنا اليهودية. كل شيء بدأ في توراتنا، وهي كانت وستظل الأساس لأي أجيال ظهرت بعد ذلك». وبدا أقرّ غباي أن الأسبقية يجب أن تكون لليهودية حتى في المقايسة مع الليبرالية وقيمها السامية.

## حين لا تفاوض على مغربية الصحراء

**عمر المرابط**

في سبيل الدفع بالاعتراف بمغربية الصحراء على الصعيد الدولي، أعلن ملك المغرب، محمد السادس، في خطابه السنوي يوم 6 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء التي نظمها المغرب سنة 1975 لاسترجاع صحرائه من الاستعمار الإسباني، خطواتٍ جديدةٍ تؤكد المسار السياسي والدبلوماسي الذي يتّبعه المغرب منذ سنوات، ويرتكز على دعامتين أساسيتين: تقوم أولاهما على المضي في المسار الدبلوماسي، باعتبار الصحراء جزءًا من الأراضي المغربية ورفض التفاوض على مغربيتها، ومن ثم استهجان منطق المزلقة بين المنزلتين التي كانت بعض الدول الصديقة تتعامل بها مع المغرب في هذا المجال، ومطالبة المغرب بتضمين منطقة الصحراء في الاتفاقيات الدولية، وهذا ما حصل مع الاتحاد الأوروبي، أو مع بعض الدول الأخرى، ما جعلها تعترف، ولو ضمنيا، بمغربية الصحراء. الدعامة الثانية اتباع سبيل التفاوض السلمي والاستمرار في تجاهل استفزازات الجار الجزائري، الداعم لجبهة البوليساريو الانفصالية، ولولاه لحُل هذا النزاع منذ أمد بعيد.

ظن بعضهم أن ملك المغرب سيرمّ على الاتهامات الجزائرية، وسيدخل البلدان الشقيقان في سجال جديد وتصعيد إعلامي قد يجرّ البلدين إلى مواجهة مسلحة، لن يستفيد منها أحد سوى بعض العساكر الفاسدين، وستجلب الخراب والدمار، في وقت يبحث شعبا البلدين عن الازدهار والعمران، والخروج من التخلف إلى التنمية، والتقدّم نحو غد أفضل، لكن خطاب الملك تجاهل هذا كله، وعبّر عن متمنياته الصادقة للشعوب المغاربية الخمسة بالتقدّم والازدهار، في ظل الوحدة والاستقرار، بما يؤكّد ضمنيا وقوف المغرب مع وحدة الجزائر، ورسالة طمأنة لها.

الجديد في خطاب ملك المغرب ذكره للقرار السيادي للولايات المتحدة، الاعتراف بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه، وإشادته بفتح أكثر من 24 دولة قنصليات لها في مدينتي العيون والداخلة، عاصمتي إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، ومطالبته شركاء المغرب باتخاذ مواقف أكثر جرأة ووضوحاً، لكن أهم نقطة يمكن إبرازها، رفض المغرب منذ الآن كل الاتفاقيات والشراكات التجارية التي لا تتضمّن منطقة الصحراء المغربية، وهو بهذا يخرج منطق العصا والجزرة في الوقت نفسه. وإذا كان هذا الخطاب موجهاً إلى جميع الدول، فهو يخصّ بالذات بلدين أوروبيين، وهما الشريكان الاقتصاديان الأول والثاني للمغرب، إسبانيا وفرنسا.

حجم التجارة البينية مع إسبانيا تصل إلى أزيد من 15 مليار دولار، والشركات الإسبانية التي لها مصالح في المغرب تتعدى 20 ألف شركة، 800 منها في المغرب، وإسبانيا هي التي كانت تحتل مناطق شمال المغرب وجنوبه، ومنه الصحراء المغربية. وإذا كان شمال المغرب قد استقلّ سنة 1956، فإن مناطق أخرى لم يخرج منها الاستعمار الإسباني إلا بعد سنين، فمنطقتا طرفاية وطان طان لم تستقلا إلا سنة 1958 ومنطقة إيفني إلا سنة 1969، وما زالت مدينتا سبتة ومليليه تحت وطأة احتلال الجار الشمالي، ولا يُجرؤ المغرب على الدعوة إلى تحريرهما، ما دام النزاع على الصحراء لم يجد له حلاً، لكن مصالح إسبانيا في المغرب كثيرة وكبيرة، وهي مثل فرنسا، تلعب على أوتار العود، عود المغرب العربي الكبير، وكل يوم تغنّي لأحد أوتاره. وعلاقة إسبانيا مع المغرب متوترة ومتشنجة تاريخياً، يطبعها التوجس والتنافس. لم ينسَ الإسبان ثمانية قرون من الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية. ولم يخرج الغرب من الأندلس إلا بعد خمسة قرون، وهذا أمدٌ قريب بمنطق التاريخ والجغرافيا. أما المغاربة، فما زالوا يعانون من مخلفات الاحتلال الإسباني على أراضيهم وثغورهم. هو تنافس جيواستراتيجي قديم، تعاظم مع المشاريع الاستثمارية الضخمة التي قام بها المغرب في شماله، فميناء طنجة المتوسط أضحى المنافس الأكبر لميناء الجزيرة الخضراء، وصناعة السيارات المغربية آلقت بظلالها على هذا القطاع في الجار الشمالي، والأزمة أخيراً بين البلدين ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة. ثانياً، فرنسا تدعم، بطريقة محتشمة، مقترح الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب، الشريك الاقتصادي الثاني للمغرب، بما يناهز 13 مليار دولار من المبادلات التجارية. لكنها الشريك السياسي الأول للمغرب، على الرغم

> خطوة المغرب بجعل جهات الصحراء فضاءً مفتوحاً للاستثمار الخارجي تعزيزٌ لمغربية أقاليمه الجنوبية

من انخفاض حجم دعمها المغرب منذ خسارة اليمين التقليدي الرئاسة، ووصول الاشتراكيين إلى الحكم، ثم وصول الرئيس ماكرون الذي أبقى الاشتراكي جان - إيف لودريان، ذا المواقف المتذبذبة على رأس وزارة الخارجية الفرنسية، فإنها تبقى الداعم الأكبر للمغرب. ولكن شراكة فرنسا مع المغرب، خصوصاً في المجال الأمني، لا تلغي مصالحها مع الجزائر، وحاجتها إلى الغاز والبترول الجزائري، وهما يفسّران موقفها المتأرجح أحياناً، فضلاً عن وجود أكثر من ثلاثة ملايين مغربي وجزائري على أراضيها، لا تريد لهم أن ينخرطوا في هذا الصراع المفتعل. ولهذا هي لم تتبع خطوة الولايات المتحدة في الاعتراف، متبعة سبيل الحياد الإيجابي لمصلحة المغرب.

خطوة المغرب بجعل جهات الصحراء فضاءً مفتوحاً للاستثمار الخارجي، تعزيز لمغربية أقاليمه الجنوبية، ورسالة واضحة إلى المجتمع الدولي، برفضه كل مساومة أو تفاوض إلا في نطاق سيادته الوطنية، ما قد يدفع الانفصاليين وداعميهم إلى مزيد من التحرّشات. فالمغرب، على الرغم من إعلان جبهة البوليساريو عودة المواجهة المسلحة في نوفمبر/تشرين الثاني من السنة الماضية، لم يرضخ للاستفزازات العسكرية المعادية، وبقي محافظاً على هدوء أعصابه، توّج نجاحة العسكري في منطقة الكركرات العازلة بين المغرب وموريتانيا، بنجاح دبلوماسي في مجلس الأمن بالقرار 2602 الذي مدّد مهمة بعثة الأمم المتحدة (المينورسو)، ودعا جميع الأطراف، بما فيها الجزائر، إلى التفاوض حول طاولة مستديرة، معتبراً المقترح المغربي حلاً واقعياً، وهو ما جعل الجزائر ترفض القرار، وتتهم مجلس الأمن بالتحيز إلى المغرب.

من هذا كله، يفهم القارئ أن حل قضية الصحراء المغربية بيد الجزائر، التي ترفض الجلوس إلى طاولة المفاوضات، في ضرب صارخ للأخوّة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، وفي تناقضٍ كبير مع دعوات الوحدة العربية والإسلامية التي ما فتئت القيادات الجزائرية المختلفة تشيد بها، متناسيةً أن إضعاف الموقف المغربي والسباق نحو التسلح هو إضعاف لكلا البلدين الشقيقين وإنهاك لهما، حيث يحصل هذا على حساب قطار التنمية والحرية، وعلى حساب الشراكة الاستراتيجية التي يمكن أن تعطي بلدان المغرب العربي الثقل اللائق بها في المحافل الدولية. وهي بذلك تعطي الفرصة للآخرين لاستغلال المغرب وابتزازه، وهذا ما حصل، ثم عابت ذاك عليه. ويوماً ما، نتمنى ألا يقول القادة الجزائريون: أكلت يوم أكل الثور الأبيض.

(كاتب مغربي في باريس)

## عندما يدعو قيس سعيّد التونسيين إلى التقشّف

**محمد أحمد القابسي**

مع انقضاء المائة يوم الأولى على إعلان الرئيس التونسي، قيس سعيّد، إجراءات «25 جويلية» (يوليو/ تموز 2021)، وما انجرّ عنها من تغييرات المشهد السياسي في تونس، يبدو جليا تواصل انحسار جبهة الداعمين لسعيّد مقابل توسّع رافضي خياراته ومعارضيها. وقد كانت الأغلبية الحاكمة، المكونة من حركة النهضة وائتلاف الكرامة أول من شكل تهوز في محاولة لإسكات كل من يعارض انفراده بالسلطة، ويقوّ هؤلاء بحق المرزوقي في التعبير عن آرائه في علاقة بالوضع في تونس، بعد انفراد سعيّد بالحكم. والواقع أن خطاب التخوين الذي أصبح من مسلّمات (ميزات) ما يعلنه سعيّد في كل المناسبات أصبح «عاديا» ومؤسّسا ومعمّما، وقد اعتبر نصب محاكم التفتيش والدعوات اليومية إلى محاسبة هذا الفاسد بذكر اسمه، ونشر كل معطياته الشخصية خطابا فجّر في المجتمع التونسي موجة الكراهية متعدّدة الأبعاد، فقد تأسس خطاب سعيّد، منذ البداية، على ثنائية «الأنا» مقابل «الآخر» و«نحن» مقابل «هم»، وهي ثنائياتٌ تضع الأنا في دائرة الخير والصلاح والطهورية والاستقامة والإرادة السياسية المكرّسة للعدل والمنزلة في أفق «الشعب يريد» مقابل الآخر، رمز الشر وصنو الشيطان والفاسد والعميل. وتكفي الإشارة إلى ما يطفح به خطاب سعيّد من مفردات من قبيل «هم الذين اعتقلوا الثورة، هؤلاء في قلوبهم مرض، لهم اتصالات بدوائر أجنبية مشبوهة، هم من ألفوا الغدر والخيانة والرياء، المتربصون والمخبرون والمخمورون والمجرمون، دابوا على الكذب والافتراء»، و«لا عاش في تونس من خانها»، و«على الوطنيين تطهير البلاد من هؤلاء ...».

ويجمع محللون على أن خطاب قيس سعيّد هذا هو للفرز والاصطفاف على قاعدة الولاء، ويقسم التونسيين من جديد إلى فئات متضادّة، بل متحاربة «أولاها فئة تمثل الشعب الراغب في التغيير والداعم لسياسات الرئيس، في مقابل الفئة الضالّة من الخونة والفاسدين والعملاء المعارضين لهذه السياسة. وفي مدارات التحليل العلمي لهذا الخطاب في راس السلطة، والذي استشرى وانتشر في قاعدته يبرز سؤال محير عن مستقبل المناخ الديمقراطي، والتبشير بالنظام القاعدي والثقافة الحقوقية والأمن الاجتماعي، وصولا إلى كيان الدولة

> اضطر سعيّد اليوم، من دون مقدّمات، لمطالبة الشعب التونسي بالاكتئاب والتقشّف، فيما اعتبر دعوة إلى الزهد

الاجتماعية العادلة ومؤسساتها وأهمها سيادة القانون وعلويته ووسائل تحقيق السلم الاجتماعية وإمكاناته في سياقات اقتصادية واجتماعية قاسية وصعبة.

وتنزيلاً على السابق، يمكن القول إن منصّات سعيّد تطلق صواريخ خطاب الكراهية الذي يخفي وعودا لم تتحقق (لم يحقق سعيّد سوى 6% من وعوده الانتخابية)/ حسب تقرير منظمة «أنا يقظ» المعلن في مؤتمر صحافي عقدته في العاصمة التونسية يوم 25 الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول). هو خطاب شعبوي لا يمتلك واقعيا تصوّرا للحكم ولإدارة الشأن العام. وأمام غياب القدرة على إدارة شؤون الحكم ومقتضياته، يظل هذا الخطاب يراوح بين مواصلة الهجوم على النخب الخائنة والمنظومة الفاسدة «والتراجع أمام إكراهات واقع اقتصادي واجتماعي صعب ومعقد، يجد سعيّد صعوبات جمة لفهمه وحسن إيجاد الآليات الممكنة لتوجيهه والخروج منه. ويجزم بأن سعيّد يعتقد واهما بأن لخطابه جاذبية شعبية كبرى، من دون الوعي بأنه يحمل في طياته بذور ومرتكزات فشله، لأنه يدعو شرائح شعبية مسحوقة إلى الاصطفاف والمناصرة وإعلان الحرب على من يعارضه من شرائح شعبية أخرى، ويعد المواطنين، من حيث لا يدري، بحياة أفضل، ويكفي، إذن، كما تقول أدبيات هذا التيار الشعبوي «تطهير البلاد من الفاسدين والخونة لتعم بحبوحة العيش للمقهورين والمهمشين خلال أشهر قليلة أو سنوات معدودات».

ولكن هذا الوعد «الخلابة» التي يطلقها صاحبها تبقى رهينة تغيير واقع صعب، يحتم معالجة الملفات المتراكمة من مديونية وفشل أداء المنظومات الإنتاجية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وانهيار المالية العمومية. وقد رفع سعيّد على امتداد مائة يوم من «إجراءات 25 جويلية» شعار «تونس دولة غنية لكنها منهوبة»، ولكنه اضطر اليوم، من دون مقدّمات، لمطالبة الشعب التونسي بالاكتئاب والتقشّف، فيما اعتبر دعوة إلى الزهد، مع ما يعنيه ذلك من رسائل سلبية في الداخل والخارج، دعوة عمّقت خوف التونسيين من مستقبلهم، ورفعت منسوب التوتر لديهم ودفعتهم إلى الهجرة إلى أرض أخرى، لا يسكنها قيس سعيّد!

(كاتب تونسي)

سعيّد في بروكسل، يونيو 2021 (جورسون إيديمير/الأناضول)

## مصير الانتخابات في الزمن الإيراني

**ارنست خوري**

ليس في ما حصل ولا يزال يحصل في العراق منذ انتخابات العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي ما يثير العجب. إنه النتيجة المنطقية لما تفعله مليشيات حاكمة، تجاهر ليل نهار بولائها لدولة أخرى، عندما تتلقى صفعة من وزن خسارة في استحقاق تكرهه: انتخابات نزيهة. هو نفسه ما يمكن أن تركبه عندما يُصدر قضاء مستقل حكماً لا يعجبها. العراق ولبنان مختبران لاستحالة الجمع ما بين فكرتي الدولة والمليشيا، الديمقراطية والعصابة، المواطنة وتنظيمات طائفية دموية. الانتخابات في المنطق الإيراني الحاكم ليست أداة لإنتاج النخب وتداول السلطة، ولا وسيلة لترقية وسحب ثقة يتولاها الشعب تعبيراً عن محاسبة أو مكافأة. بل هي مصفاة لاختيار الأكثر ولاءً لرأس السلطة. في إيران - الثورة، يتقدّم المئات بطلبات ترشيحهم، يقبل منهم المرشد من يشاء، ويبرّر رفض البقية بأن شكوكاً تحوم حول درجة ولائهم لنظام ولاية الفقيه والثورة. انطلاقاً من ذلك، يصبح ظلماً أن يُطلب من مرشحي مليشيات إيران في العراق الاعتراف بخسارتهم الانتخابية الكبيرة، تماماً مثلما ينعم العدل في توقع رؤية انتخابات تستحق اسمها في دولة حزب الله. هناك، افتُضحت المسخرة، فدبّت الغيرة عند عراقيي إيران فوراً. في لبنان، حصلت انتخابات في 2009، فازت بها قوى ما كان يعرف بـ14 آذار المناهضة لسلاح المليشيا والنظام السوري. فازت 14 آذار، لكن حكومة سعد الحريري لم تعمّر طويلاً، فعادت «8 آذار» لتؤلف حكومتها برئاسة نجيب ميقاتي وبأصوات برلمان كانت قوى 14 آذار هي التي تشكل غالبية أعضائه. همس حزب الله وقتها: أن تفوز بالانتخابات شيء، وأن تحكم شيء آخر تماماً. فزتم بالانتخابات، علّقوا صوركم وابتهجوا، لكننا سنحكمكم.

بعد انتخابات العراق عام 2010، اختار قاسم سليماني ووكلاؤه الطريق الأقصر. عامناك، فازت قائمة «العراقية» التي يتزعمها إياد علاوي على منافستها قائمة «ائتلاف دولة القانون» التي يتزعمها نوري المالكي بفارق مقعدين (91 مقابل 89 مقعداً من أصل 325). فاز إياد علاوي، لكن نوري المالكي هو من ترأس الحكومة. في العراق، أنتجت العبقرية الإيرانية حيلة اسمها «الكتلة الأكبر» في البرلمان بدل الكتلة الفائزة في الانتخابات. أما في لبنان، فاخترع الخبث لغمين اسمهما «الثلث المعطّل» و«الوزير الملك»، أسقطا حكومة سعد الحريري في 2011، وأتيا بوزارة حزب الله وأتباعه. اليوم، حلّ التيار الصدري أولاً في الانتخابات، وبفارق كبير عن بقية الكتل. والصدر لا هو علاوي، ولا هو سعد الحريري. هو يسير في الخط السياسي العام نفسه للمواقف الإيرانية في عناوينها العريضة، لكنه ليس «إيرانياً». والعقل الإيراني التوسعي الحاكم لا يتعامل مع حلفاء، ولا مع أصدقاء: إما أتباع أو أعداء. والصدر بخلفيته وجذوره العائلية الشيعية العربية وطموحاته ومشروعيته التاريخية، لا يمكن أن يكون مثل قيس الخزعلي أو هادي العامري أو حتى نوري المالكي ولا حسن نصر الله. لا يقتصر الأمر على تمايز الصدر عن إيران - الخمينية في الاجتهاد الديني والفتاوى وولاية الفقيه المطلقة، بل إن الصدر والصدريين يتعاطون مع أنفسهم ومع الآخرين على أنهم يمثلون الجذور الأساسية للتشيع العربي، وأن النجف لا قم هي المرجعية التاريخية، وهذا ما لا يتحمله العقل الإيراني بالنسبة الذي أنتجها نظام «الثورة». لم يكن ممكناً قتل الصدر أو محاولة اغتياله، فمن شأن ذلك أن ينتزع من أيدي حكام شيعة العراق ما تحقق لهم منذ 2003. أما مصطفى الكاظمي، الآتي من المحاماة ومن إدارة المخابرات، فليس وراءه طائفة ولا جمهور ولا «سرايا سلام»، بالتالي أمكن «الولائيين» من زعماء حزب الله العراقي وعصائب أهل الحق تهديده قبل إرسال السيّارات الثلاث إلى منزله، في عرف هؤلاء، وحده التصويت بالسيّارات تصدق نتائجه، لكنه خاب هذه المرة.

## فرصة الكاظمي الأخيرة

**مروان قبلان**

لا يحتاج الأمر انتظار نتائج لجنة التحقيق لتخمين الجهات التي تقف وراء محاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، فجر يوم الأحد الماضي؛ فمليشيات تحالف الفتح اللائحة القريبة من إيران، وفي مقدمتها عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، تعدّ الكاظمي خصمها الرئيس على الساحة العراقية، وقد هددت باستهدافه أكثر من مرّة، ولم تخفِ حتى وهي تحاول نفي تهمة تدبير محاولة قتله، أنها تريد التخلص منه. فالكاظمي، على الرغم من استناده إلى توافقات سياسية هشّة، وافتقاره إلى قاعدة دعم برلمانية خاصة به، يظل يمثل خطراً على مشروع فصائل «الحشد الشعبي» الهادف إلى إنشاء دولة تتمثل إيران في نظام حكمها، وتنشد إلحاق العراق بها، وبولاية الفقيه الذي يديرها. وقد أعطت نتائج الانتخابات البرلمانية المبكّرة التي أشرفت على إجرائها حكومة الكاظمي مزيداً من الأسباب للتخلص من الرجل، سواء عبر منعه من العودة إلى رئاسة الحكومة، أو حتى تصفيته جسدياً. وعلى الرغم من كل الضغوط التي مارستها، بما فيها استخدام الشارع، لم تفلح ضغوط حلفاء إيران في ترهيب مفوضية الانتخابات ودفعها إلى تغيير النتائج، بعد إعادة الفرز في آلاف الصناديق الانتخابية. المحاولة الأخيرة في هذا السياق جاءت يوم الجمعة الماضي عندما بدا أنّ هناك مسعىً لجرّ الحكومة إلى مواجهة في الشارع تعيد خلط الأوراق سياسياً، وتعطي مبرراً للفصائل لاستخدام القوة في وجه الدولة. لا يمكن النظر إلى التجاوزات التي تقوم بها المليشيات، كما فعلت أخيراً في قرية نهر الإمام، حيث نفّذت مجزرة بأهلها، ردّاً على مجزرة نفذها تنظيم داعش في أهالي قرية الرشاد المجاورة، أو استهدافها الناشطين الرافضين للتدخلات الإيرانية في أثناء احتجاجات مدن الوسط والجنوب، أو منع الأجهزة الأمنية من الاضطلاع بمهامها في فرض النظام، لا يمكن النظر إليها إلا من زاوية الاستهداف المنهج والمقصود للدولة العراقية، والعمل بموجب أجندةٍ أجنبيةٍ تخدم غرضها الرئيس إبقاء العراق ضعيفاً، ممزّقاً، تديره حكومة صورية، مهمتها توفير غطاء للمليشيات تمتلك السلطة الفعلية على الأرض، وتأخذ أوامرها من وراء الحدود.

يتحمّل الكاظمي جزءاً كبيراً من المسؤولية عمّا جرى هذا الأسبوع، وعمّا آل إليه الوضع الأمني عموماً في أنحاء البلاد، فالضعف والتردّد الذي أبداه خلال الأشهر الثمانية عشر من توليه السلطة في مواجهة المليشيات زاد من جرأتها على الدولة، وتماديها في استهدافها، وصولاً إلى استهدافه هو شخصياً، باعتباره المسؤول الأول فيها. تعاطي الكاظمي مع محاولة اغتياله، حتى اللحظة، يفيد بأنه ما زال متردّداً في اتخاذ خطوات حاسمة لاستعادة هيبة الدولة وسلطتها. ووقف كل التجاوزات ضدها. موافقته على وساطة أجنبية تمثلت باستقباله قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، يعني أن الكاظمي وافق على إعادة المليشيات ندّاً للدولة، بدل التعامل معها كتنظيماتٍ خارجة عن القانون، لا وساطة (خصوصاً أجنبية) معها، في حين أن هناك فرصةً حقيقية في ظل الدعم الدولي الكبير الذي تلقاه بعد محاولة اغتياله، بما في ذلك من مجلس الأمن، وفي ضوء حالة التذمر الشعبي من تجاوزات المليشيات، وأكّدتها نتائج الانتخابات التي ألحقت بالمليشيات هزيمة نكراء، لإنهاء فوضى السلاح واستعادة سلطة الدولة.

إذا حزم الكاظمي أمره، وتحرّك بهذا الاتجاه، فهناك إمكانية لأن يتحوّل إلى قائد وطني عراقي، وأن يدخل التاريخ باعتباره السياسي الذي استعاد سيادة العراق واستقلاله، وقضى على فوضى المليشيات وفسادها، وأنهى التدخلات الأجنبية في شؤونه. حتى يحصل ذلك، ينبغي أن يتوقف الكاظمي عن المماطلة في إعلان نتائج الانتخابات، ما يعني انتهاء ولاية البرلمان الحالي، والتحرّك من ثم باتجاه حل هيئة الحشد الشعبي، ودعوة من يرغب من عناصر المليشيات، باستثناء قياداتها، إلى الانتساب، بصفتهم أفراداً، إلى أجهزة الأمن والجيش. أما قياداتها، فيمكن أن يخيّروا بين أن يعودوا من حيث أتوا، وإلى حيث ينتمون (إيران)، أو البقاء والمحاسبة على الجرائم وسوءات الفساد التي ارتكبوها خلال العقدين الماضيين بحق العراق وأهله. وبهذا تُحصَر كل أنواع السلاح، بما في ذلك الخفيف، بيد الدولة. هذا يعني برلماناً جديداً، حكومة جديدة، دولة جديدة، عراقاً جديداً. فهل يفعلها الكاظمي، أم يبقى أسير تردّده، ويضيع الفرصة على نفسه وعلى بلاده؟



كاريكاتير — عماد حجاج

## حاشية في تداعيات «الفرصة الأخيرة»

**عبد اللطيف السعدون**

عندما يبارك الإيرانيون الانتخابات البرلمانية العراقية، ويعتبرونها «استمرارا للمسيرة الديمقراطية في العراق»، ويصفون ما أثير بعدها من جدل ومماحكات بين الكتل والأحزاب المشاركة فيها بأنه «شأن داخلي يخص شعب وأحزاب هذا البلد»، فهذا يعني أن العراقيين سيواجهون عواصف سياسية هوجاء، قد لا ينجو من مقاديرها أحد، وأن الإيرانيين لا يريدون أن يكونوا في الواجهة، ما دامت عقدة «الملف النووي» لم تحسم بعد. ولذلك تراهم يمارسون في طرح مواقفهم مما يجري لعبة «التقية»، تاركين لوكلائهم المحليين فعل المقتضى، بعكس ما كانوا يعلنونه في فترة سابقة، عندما كان رجلهم القوي، قاسم سليماني، يتحكّم في الملف العراقي، وفي حينها لم يتوزع عن التبجح بأنه وراء إنشاء «الحشد الشعبي» للدفاع عن بلاده. وواضح أنهم، في ظل الظروف المعقدة التي تحيط بهم، ليسوا على عجلة من الوصول الى هدفهم الأخير وإعلان هيمنتهم على العراق، وربما إعلانه ولاية من ولايات «الولي الفقيه» كما يحلم بعضهم، إنما «رويدا رويدا وتتحوّل خيوط الصوف إلى سجادة»، بحسب المثل الفارسي. وقد رأينا مقدّمات تلك العواصف في تظاهرات «الفرصة الأخيرة» التي طوّقت «المنطقة الخضراء»، والتي نظمتها المليشيات «الولائية»، وأرادت منها إشعال النار في نتائج الانتخابات، وإسقاط حكومة مصطفى الكاظمي التي اتهمتها بتزوير نتائج الانتخابات، وسرقة أصوات الآلاف من الناخبين لصالح خصومها، وصولا إلى محاولة اغتيال الكاظمي، بعد ساعات من تهديد زعماء المليشيات علنا بتصفيته، ما يؤكّد النية السوداء لإدامة حالة عدم الاستقرار في العراق، بما يخدم توجّهات إيران في الإقليم، ويضمن لها بقاءها قوة مهيمنة على العراق، وساعية إلى توسيع هذه الهيمنة، كي تشمل دولا أخرى في محيطه.

وثمة مفارقة برزت في هذه التظاهرات تدعم ما طرحه في السابق معنيون بالوضع العراقي، وهي اصطفاف «الحشد الشعبي» الذي يفترض أن يكون جزءا من القوات المسلحة العراقية إلى جانب «المليشيات الولائية»، ومشاركته بتظاهرات «الفرصة الأخيرة»، وتنديده بالقائد العام للقوات المسلحة، والتوعد بتصفيته، ما يشكّل خرقا للقوانين العسكرية يستوجب العقوبة، ويعزّز الانطباع القائل إن «الحشد» الذي أخذ أكبر من حجمه ليس سوى أداة في خدمة مخطّطات معادية للهوية العراقية وللأهداف الوطنية. ومفارقة ثانية، تبنّي مسؤولين في الحكومة، وفي كتل وأحزاب قائمة، تلك التظاهرات التي خرجت عن الإجماع الوطني بشعاراتها الطائفية، وبتوريطها لغة العنف غير المبرّر. وفي الجماعات أيضا محاولة بعض قيادات العملية السياسية الحاكمة التأي بأنفسهم عن محاولة الاغتيال، وقد كانوا إلى حد آخر ساعة يهدّدون بتصفية الكاظمي واثنين من مساعديه، لكنهم ما لبثوا أن استداروا مئة وثمانين درجة بعد فشل المحاولة، داعين إلى ضبط النفس وعدم الانجرار إلى الفتنة.

وهكذا فشل «سيناريو» الإقصاء والتصفية الذي أرادته المليشيات للكاظمي، وأدّى إلى عكس ما أرادوه، فقد سجّل الكاظمي نقطة لصالحه، قد تخدمه في سعيه إلى تأمين حصوله على ولاية ثانية، وإن كان زعماء المليشيات سيعملون جهدهم للوقوف بوجهه، ويقدر ما انعكس فشل «السيناريو» الماثل على حظوظ المليشيات في استثمارها بموقع القوة والنفوذ الذي اعتادت التعامل من خلاله مع الآخرين، فإنه سوف ينعكس أيضا داخل «العملية السياسية» الماثلة نفسها التي تريد الجماعة الحاكمة إعادة إنتاجها. وثمّة صراعات بدأت تظهر إلى العلن بين الأطراف المختلفة، ربما تجعل الوضع العام قلقا ومفتوحا على كل الاحتمالات، وقد يدفع قوى إقليمية ودولية إلى التدخل لتأمين موطئ قدم لها في بلدٍ يبحث عن عوامل الجذب الكثير.

يبقى السؤال الذي ننتظر الإجابة العملية عنه: كيف سيتصرّف الكاظمي تجاه المليشيات هذه المرّة، وهل سيكون حازما في اتخاذ ما ينبغي بعد أن وضح الدور الشرير الذي لعبته في محاولتها إغراق العراق بالدم، وبعد أن حصل على هذا الدعم الدولي الواسع الذي لم يسبق لحكومة سابقة عليه أن تناله؟

(كاتب عراقي)

## الرواية الأفريقية تتسيد العالم

**علي انوزلا**

بإطلالة سريعةٍ على قائمة الفائزين بأرقى الجوائز الأدبية لعام 2021، نكتشف أن معظمهم مبدعون مرموقون من القارّة السمراء، نقلتهم أعمالهم الأدبية إلى مصاف العالمية، ما خوّلهم حصد أهم الجوائز الأدبية هذا العام، مثل نوبل وبوكر وغونكور، فقد منحت جائزة نوبل هذا العام للروائي التنزاني عبد الرزاق قرنح، ليكون بذلك خامس كاتب أفريقي يتوّج بأرقى جائزة عالمية بلا منازع. وفي فرنسا، ولأول مرة في تاريخ أرفع جوائزها الأدبية، غونكور، منحت هذا العام لكاتب سنغالي شاب، هو محمد مبوغار سار، كما آلت جائزة بوكر البريطانية العريقة إلى الكاتب الجنوب أفريقي، دايمون غالغت، بينما حصل كاتبٌ آخر من أصول سنغالية، هو ديفيد ديوب، على جائزة النسخة العالمية من الجائزة نفسها التي تعتبر من أشهر جوائز الروايات المكتوبة بالإنكليزية. أما جائزة نويشتات المرموقة فكانت هذا العام من نصيب السنغالي بوبكر بوريس ديوب، والشيء نفسه بالنسبة لأرقى جائزة كاموس، الخاصة بالأعمال الأدبية المكتوبة باللغة البرتغالية، فقد ذهبت إلى الموزمبيقية بولينا شيزيان.

طبعاً، خلال العقود السابقة، أنتجت أفريقيا عديدين من الكُتّاب العالميين الأكثر مبيعاً، 

# واشنطن – موسكو... من الانخراط إلى الاحتواء

**علي العبدالله**

مرّت العلاقات الأميركية الروسية بلحظات توافق قصيرة، وبفترات خلاف مديدة على خلفيةٍ تمدد حلف شمال الأطلسي (ناتو) نحو الحدود الغربية لروسيا، ونشر أجزاء من الدرع الصاروخية الأميركية على أراضي رومانيا وتشيكيا وتركيا، وأجزاء أخرى محمولة على ناقلات متحرّكة بمحاذاة الحدود الروسية. شهدت العلاقات بين الدولتين بُعيد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكّكه شهر عسل قصيرًا بانخراط الولايات المتحدة مع النظام الجديد الذي أسسه الرئيس الروسي، بوريس يلتسين، ودعمته سياسيا، حيث اعتبرته الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي، بما له من حقوق وعليه من التزامات، خصوصا لجهة انفراده بوراثة الترسانة النووية السوفييتية الضخمة، 6500 رأس نووي، وتشجيعه على التحوّل نحو الليبرالية واقتصاد السوق وتقديم خبرات إدارية ولوجستية لدفع عملية التحوّل.

لم تستمر لحظة التوافق طويلا في ضوء بدء تحولات جيوسياسية عاصفة، شهدتها دول أوروبا الشرقية التي أعلنت انحيازها للنموذج الغربي وتوجهها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والالتحاق بحلف شمال الأطلسي، وتوجه دول «الاتحاد» و«الحلف» إلى الاستجابة لهذه الرغبات، بإيجاد صيغة وسيطة تحت اسم «الشراكة من أجل السلام»، مهدت لانضمام 11 دولة من أوروبا الشرقية لـ «الاتحاد» و«الحلف»، واقتراب «الناتو»، مستغلاً ضعف روسيا وارتباكها ودخولها في حالة انعدام وزن خلال أيام يلتسين الأخيرة في الحكم، من الحدود الروسية أكثر فأكثر؛ في تحوّل واضح من سياسة الانخراط إلى سياسة الاحتواء.

اعتبرت روسيا أن صيغة «الشراكة من أجل السلام» خدعة لتوسيع ساحة عمل «الناتو» وتطويقها عبر نقل بنية «الحلف» التحتية، القوات والقواعد والأسلحة النووية، إلى مواقع جديدة أكثر قربا من الأراضي الروسية. وهذا دفعها إلى رفض الصيغة، وإلى تبنّي استراتيجية مواجهة أساسها نزوع قومي روسي، هدفه إعادة الاعتبار لروسيا والثأر من مرحلة الضعف والاحتقار الغربي. رؤية قائمة على «قوة الدولة» و«ضمان ولاء الكنيسة الأرثوذكسية» و«التمسّك بالقيم الثقافية العريقة»، وخطّة حازمة للتخلص من العواقب الوخيمة الناتجة عن تراجع القوة الروسية، واستراتيجية هجومية بهدف فرض هيبتها ودورها الإقليمي والدولي، حيث عملت على تعزيز الوجود العسكري الروسي في الساحة السوفييتية السابقة، من خلال قواعد عسكرية في طاجيكستان وقرغيزيا وبيلاروسيا وأوكرانيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأرمينيا، ومن خلال تقوية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم ست دول، روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان وأرمينيا. ودعت إلى تشكيل اتحاد جمركي يضم دول الاتحاد السوفييتي السابق تحت اسم الاتحاد الأوراسي، كإطار موازٍ ومنافس للاتحاد الأوروبي، يمثل برأيها عالماً بديلاً قائما على رفض القيم الغربية، مبنيًّا على تصوّر لا يسمح لأي دولة فيه بأن تصوغ سياساتها وتحدّد أطر مستقبلها منفردة، يقع تحت سيطرتها الكاملة. وأطلقت، مستفيدة من تحسّن سعر النفط والغاز، برامج اقتصادية وعسكرية لإعادة التوازن لوضعها الداخلي وزيادة قدرتها على التحرّكين، الإقليمي والدولي، عبر تطوير أسلحتها النووية، بما في ذلك صواريخ صوتية، وجوية، ومنظومات الدفاع الصاروخي. وهذا أجّج الخلافات مع الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة. وقد وصلت العلاقة إلى مستويات متدنية خلال الهجوم الروسي على جورجيا عام 2008 واحتلالها جزءا من أراضيها وإقامة جمهوريتين مستقلتين: أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وغزوها منطقة «الدونباس» شرقي أوكرانيا عام 2014، وإقامة جمهوريتين شعبيتين، لوغانسك ودونيتسك، تحت حمايتها، وضم شبه جزيرة القرم. برّر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، استيلاءه على شبه الجزيرة بأنه ردّ ضروري على «نشر الناتو البنية التحتية العسكرية على حدودنا».

وقد زادت العلاقات تأزّما على خلفية الكشف عن الهجمات الإلكترونية الروسية على الشركات والمؤسسات الأميركية وعلى مجريات الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016 للتأثير على نتائجها وقطع الطريق على المرشّحة الديمقراطية هيلاري كلينتون. وقد ترتب على ذلك اعتبار وثائق الأمن القومي الأميركي المتتالية روسيا دولة عدوة تهدد المصالح الأميركية ولابد من ردعها واحتوائها، وتحوّل التعاون الأميركي الروسي، لا سيما في مجال الحد من التسلح، إلى شيء من الماضي.

يخضع التنافس القائم بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية لآليات عمل القوة العظمى، حيث تسعى القوة العظمى إلى تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية، والانخراط في تنافسٍ على الهيمنة والسيطرة وعدم السماح لأي قوة كبرى بأن تزداد قوة على حسابها، في لعبةٍ محصلتها صفرية، تدفعها إلى ذلك اعتباراتٌ بنيويةً راسخة، ما يعني استحالة تحاشي التدافع بسياسة ذكية. وقد برز التفوق الأميركي في أكثر من مجال، حيث عدد سكان الولايات المتحدة يفوق عدد سكان روسيا بضعفين ونصف الضعف، 336,898,000 مقابل 145,934,462، واقتصادها يفوق الاقتصاد الروسي بأكثر من عشرة أضعاف، 21,4 تريليون دولار في عام 2019 مقابل 1,687 تريليون دولار، وهما، السكان والثروة الوطنية، اللبنات الأساسية للقوة العسكرية، نقطة حرجة؛ وكعب أخيل، روسيا. ما دفع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى تصعيد المشاعر القومية، أقوى محرّك سياسي في التاريخ، بتخويف الروس من الحصار والتطويق والتلويح باحتمال وقوع حربٍ عالميةٍ ثالثة لحشدهم حول سياسته؛ كي يتقبلوا تبعات التنافس وتخصيص مبالغ ضخمة للتسلّح على حساب احتياجاتهم المعيشية والخدمية، فالتكلفة المادية لسباق التسلّح باهظة، وتستدعي تضحياتٍ كبيرة، وإلى إجراء مناوراتٍ عسكرية لرفع جاهزية القوات الروسية، جديدها أخيرا مناورة بحرية على تدمير أهداف معادية في البحر الأسود يوم 2 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وتدريبات بالذخيرة الحية، ضد أهدافٍ لعدو افتراضي، تشمل إطلاق صواريخ «كالبير» المجنّحة وصواريخ «إسكندر»، وصواريخ منظومات دفاع جوي، ومنظومات «بال» و«أوتيوس» الصاروخية الساحلية المضادّة للسفن، وتحليق قاذفات استراتيجية روسية (تو- 160) في دورياتٍ في منطقة القطب الشمالي والمحيط الهادئ وبحري بارنتس والنرويج، ومراقبة نشاط قطع بحرية وقاذفات استراتيجية أطلسية، واستحداث تشكيلاتٍ جديدةٍ في الجيش الروسي، ودخول صنوف أسلحة مطورة للخدمة، وإعادة توجيه صواريخ نووية نحو المدن الأوروبية والأميركية، والعمل على إضعاف الولايات المتحدة عبر تقويض الديمقراطية في العالم، والتحالف مع الأنظمة المناوئة لها مثل الصين وإيران، في استعراضٍ

> اعتبرت روسيا صيغة «الشراكة من أجل السلام» خدعة لتوسيع ساحة عمل «الناتو» وتطويقها
>
> بالغ الرئيس الروسي في استعراض عضلاته وفائض قوته بانخراطه في ملفات ساخنة في سورية وليبيا وفنزويلا ودول أفريقية

للقوة، وتوتير للمناخ الدولي لوضع التحالف الغربي تحت ضغطٍ دائم لدفعه إلى القبول بطلباتٍ روسية تتعلق بدورها في النظام الدولي، وأخذ مصالحها بعين الاعتبار لدى معالجة المشكلات والملفات الساخنة وتقاسم النفوذ.

بالغ الرئيس الروسي في استعراض عضلاته وفائض قوته بانخراطه في ملفات ساخنة في سورية وليبيا وفنزويلا ودول أفريقية، مستخدما قوة هجينة، قوات نظامية وأخرى مرتزقة، مجموعة فاغنر، وضغطه المتواصل على دول البلطيق ورومانيا وبلغاريا للتأثير على سياساتها، والعمل على منع أوكرانيا وجورجيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ما رفع درجة سخونة التنافس والمواجهة مع دول التحالف الغربي، والدخول في عملية عض أصابع متصاعدة رد عليها الحلف، برفعه عدد مناوراته قرب الحدود الروسية في الأعوام الخمسة الأخيرة إلى 90 مناورة في العام الواحد، مع زيادة عدد القوات المشاركة فيها إلى مائة وستين ألف جندي، وإجراء مناورات بحرية في البحر الأسود على مقربةٍ من شبه جزيرة القرم بدءا من 5 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، بمشاركة الأسطول السادس الأميركي، حيث بات البحر الأسود جزءاً من منطقة عمليات هذا الأسطول، مع توجّه أميركي إلى إقامة قواعد بحرية في رومانيا وبلغاريا عضوتي «الحلف» اللتين تمتلكان سواحل طويلة على شاطئ البحر الأسود الشمالية الغربية، وتشجيع أوكرانيا وجورجيا على الالتحاق بـ «الحلف»، فـ «الطريق إلى الناتو مفتوح دائماً أمام كييف وتبليسي»، كما صرح وزير الدفاع الأميركي، الجنرال لويد أوستن، وتلويح وزيرة الدفاع الألمانية، إنغريد كرامب كارينباور، بإمكانية استخدام أسلحة نووية لردع روسيا في منطقتي البلطيق والبحر الأسود، وقول الكاتب ديفيد إكس في مقالة له نشرتها مجلة فوربس، الأميركية، «إن القاذفات الاستراتيجية الأميركية، بي . 1 بي لانسر، يمكنها التعامل بسرعة مع مجموعة سفن الأسطول الروسي في البحر الأسود وتدميرها. وإطلاق حربٍ باردةٍ بين الطرفين أساسها سباق تسلح، وهي معركة خطرة على روسيا في ضوء تخلفها عن الولايات المتحدة في معظم مقاييس التطور العلمي والتقني، ورجحان قدرات التحالف الغربي، وانخراطها في تنافسٍ صامتٍ مع الصين، على الرغم مما يجمعهما من مشتركاتٍ ضد التحالف الغربي، وتبادلهما الدعم الفني والمادي لموازنة الضغط الغربي، وتركيز مواردهما على التنافس مع الولايات المتحدة، بدلاً من التنافس مع بعضهما بعضا، حيث تخشى روسيا أن تجد نفسها محاطةً بنفوذ صيني في آسيا وشرق وجنوب شرقي أوروبا والقطب الشمالي. ما دفع الرئيس الروسي إلى الشكوى من سعي الولايات المتحدة إلى احتواء روسيا وترك الصين، ما سيجعل احتواءها لاحقا أكثر خطورة.

يُبقي الغموض في خطط القوى العظمى، مصحوبا بغياب آلية متفق عليها لمنع التصعيد، الخيارات مفتوحة، وعدم استبعاد أي احتمال على الإطلاق، فالأوضاع بين الطرفين بعيدة عن الاستقرار، مع ترجيح احتمال زيادة التوتر، خصوصا إذا سعت القيادة الأوكرانية، بدعم من الولايات المتحدة، إلى استعادة منطقة «الدونباس» والقضاء على الجمهوريتين الانفصاليتين هناك.

(كاتب سوري)

# أن يتّحد خصوم أردوغان

**محمود علوش**

خاض حزب العدالة والتنمية، التركي، بزعامة رجب طيب أردوغان، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002، أول معركة انتخابية في تاريخه السياسي، تمكّن فيها من تحقيق فوز ساحق، أوصله إلى السلطة بعد 15 شهراً فقط من تأسيسه. بعد مرور نحو عشرين عاماً على ذلك التاريخ، تنتظر تجربة أردوغان انتخاباتٍ ستُقرّر ما إذا كانت ستستمر خمس سنوات إضافية على الأقل، أم أنّها ستطوي صفحةً غيّرت من وجه تركيا الحديث. في الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها البلاد بعد 2002 تمكّن حزب العدالة والتنمية من تحقيق الفوز بغالبيةٍ مكّنته من البقاء في السلطة، باستثناء آخر انتخابات في العام 2018، والتي اضطر فيها إلى الدخول في ائتلافٍ مع حزب الحركة القومية، من أجل الحفاظ على الغالبية البرلمانية. منذ صعوده إلى السلطة، واجه أردوغان تحدّيات عديدة، بدءاً من احتجاجات تقسيم في 2013، ثم محاولة الانقلاب العسكري في 2016، وصولاً إلى استفتاء تحويل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي في 2018. وقد مثلت هذه التحدّيات تهديداً وجودياً لظاهرته، إلّا أنه استطاع تجاوزها بفضل براعته السياسية والمكاسب الاقتصادية الهائلة التي جنتها تركيا في عهده.

لا يزال أردوغان يملك من الدهاء السياسي ما يُساعده على البقاء في الحكم فترة أطول، بيد أن التحدّيات التي يتعامل معها اليوم تختلف عن سابقاتها، من حيث تأثيرها على وضعه الداخلي، وقدرته على إدارتها، فالنهضة الاقتصادية التي شهدتها تركيا خلال فترة حُكمه تصطدم الآن بتضخّم جامح وتراجع حادّ في العملة، جرّاء تداعيات أزمة كورونا العالمية. وعلى الرغم من أن أردوغان يُعول على العامين المتبقيين للانتخابات، من أجل إحداث تحوّل إيجابي في المسار الاقتصادي، عبر مواصلة النمو الاقتصادي، وإعادة جذب استثمارات أجنبية كثيرة غادرت البلاد خلال السنوات الماضية، بفعل الاضطرابات السياسية والأمنية، إلّا أنّ تحدّيا آخر يتطلب التعامل معه لعبور انتخابات 2023 بنجاح، ويتمثل في معارضةٍ كانت عاجزة عشرين عاماً عن إزاحته من السلطة بسبب ضعفها، لكنّها تبدو موحّدة اليوم أكثر من أي وقت مضى، وتسعى إلى التغلب على التناقضات الكثيرة التي تجمع مكوّناتها، وجمعها تحت هدف واحد، الوصول إلى الحكم.

في الانتخابات المحلية التي جرت عام 2018، تلقّى حزب العدالة والتنمية وحليفه القومي هزيمة قاسية في أكبر مدينتين، إسطنبول وأنقرة. لم يعتد الحزب الحاكم على مثل هذه الهزيمة في كل الاستحقاقات الانتخابية السابقة. كما أن المعارضة لم تعتد على تحقيق الفوز وإحداث خرق في المعادلة الانتخابية القائمة منذ عام 2002، لولا دعم حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) لها. منذ تلك الفترة، تُثار تساؤلاتٌ كثيرة بشأن طبيعة العلاقة التي تجمع تحالف المعارضة، المكوّن من حزبي الشعب الجمهوري (العلماني) والخير (القومي)، إلى جانب أحزاب أخرى صغيرة، وبين الحزب الكردي. فعلى عكس الانتخابات المحلية التي لم تكن فيها الشراكة بين الطرفين مُعلنة، تتحوّل هذه الشراكة تدريجياً إلى تحالفٍ مُعلن في الانتخابات المقبلة، حيث يتطلّع الجانبان إلى تكرار تجربة 2018، مع اختلاف أن حزب الشعوب الديمقراطي الذي منح أصواته لصالح مرشّحي المعارضة في الانتخابات المحلية من دون مقابل يفرض الآن شروطاً على تحالف الأمة المعارض مقابل دعمه في المعركة الانتخابية المقبلة.

وقد أعلن حزب الشعوب الديمقراطي، في سبتمبر/ أيلول الماضي، عن وثيقة مبادئ رسمت رؤيته للمشهد السياسي، وحدّدت معاييره للمرشّح الرئاسي والتحالفات الانتخابية والحلول للمسألة الكردية، فضلاً عن مناقشة العدالة والدستور الديمقراطي، وتعزيز شكل الحكم القائم على الإدارة المحلية. وقد بدت هذه الوثيقة شروطا موجّهة، بالدرجة الأولى، إلى تحالف الأمة مقابل دعمه في الانتخابات. أخيرا، استجاب زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال قليجدار أوغلو لهذه الوثيقة، من خلال عدة خطوات، كإثبات لنيات الانفتاح على الحزب الكردي، باعتباره محاوراً شرعياً وإعلان استعداده لمناقشة المسألة الكردية في البرلمان المقبل، فضلاً عن التصويت ضد المذكرة الرئاسية، بتمديد تفويض إرسال القوات التركية إلى سورية والعراق لشن عمليات ضد الإرهاب، لا سيما حزب العمال الكردستاني وذراعه السوري «وحدات حماية الشعب» الكردية. من المرجّح أن يواصل قليجدار أوغلو هذا المسار مستقبلاً، من خلال إثارة مطلب الإفراج عن الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش، المعتقل في اتهامات بعلاقته بحزب العمال. بيد أن اندفاعة حزب الشعب الجمهوري نحو استمالة حزب الشعوب الديمقراطي تنطوي على مخاطر عديدة قد تُهدد وحدة تحالف المعارضة، وتؤثر على شعبيته، بالنظر إلى أن القاعدة الجماهيرية لتحالف الأمة، سواء التي تنتمي لحزب الشعب الجمهوري، أو حزب الخير (القومي) تفصل بين مقاربتها لمسألة الإرهاب ومعارضتها أردوغان. كما أن زعيمة حزب الخير ميرال أكشنار، التي انشقّت سابقاً عن حزب الحركة القومية، بسبب صراع على القيادة تتبنّى توجّهات قومية في مقاربتها للمسألة الكردية، وتعتبر أن حزب الشعوب الديمقراطي على علاقةٍ بحزب العمال الكردستاني. في الفترة الأخيرة، تسعى أكشنار إلى تجنب إثارة هذه المسألة بشكل أكبر حرصاً على وحدة تحالف المعارضة. كما أنّ من المستبعد أن تكون خطوات قليجدار أوغلو تجاه الحزب الكردي بمعزل عن أكشنار. من غير الواضح كيف ستتمكّن أحزاب المعارضة من مواصلة هذا النهج الغامض مع حزب الشعوب الديمقراطي، بالنظر إلى حرص الأخير على فرض شروطه عليها، والنقاش المتصاعد داخل البيئة الشعبية للمعارضة حول هذه المسألة. يُعوّل تحالف الأمة على أن أولويات قاعدته الشعبية في هذه الانتخابات تبقى الأوضاع الاقتصادية الصعبة أكثر من أي أولويات أخرى. لكنّ ذلك لا يعني أن في مقدور المعارضة تهميش النقاش بين جمهورها إزاء صوابية إعادة فتح نقاش مرير بشأن المسألة الكردية مدفوع بحسابات انتخابية بحتة، بدلاً من رؤية واضحة قادرة بالفعل على إدارة ملفٍ بهذا الحجم، فضلاً عن أنه قد يجرّ البلاد نحو استقطاب كبير، هي في غنى عنه، بينما تواجه تحدّيات كبيرة أخرى. من جانب آخر، قد يُساعد خطاب حزب الشعب الجمهوري في إخراج حزب الشعوب الديمقراطي من عزلته السياسية، لكنّه من المُستبعد أن يُحدث خرقاً في المسألة الكردية، لأن إعادة فتح مثل هذا النقاش سُرعان ما ستصطدم بنقاشاتٍ مرتبطة بالإرهاب والهوية واللغة، ولن تستفيد منها المعارضة بالقدر الذي سيُفيد أردوغان وحلفاءه القوميين، ناهيك عن أن أردوغان يُعتبر كأول زعيم تركي يقوم بأكبر إصلاحات في ما يتعلق بحقوق المكونات العرقية المختلفة في تاريخ الجمهورية، ولا سيما الأكراد.

يُضاف إلى ذلك أن أردوغان سيسعى إلى توظيف التحرّك العسكري الجديد الذي يُخطط له ضد الوحدات الكردية في سورية، من أجل إحراج المعارضة وإفشال مشروعها للتحالف مع حزب الشعوب الكردي. بعد انهيار عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني في عام 2015، واستراتيجية حزب الشعوب الديمقراطي لتجاوز العتبة الانتخابية من أجل دخول البرلمان بدلاً من تسمية مرشحين مستقلين، أصبح الأكراد مجموعةً انتخابيةً مؤثرة في المشهد الانتخابي. وبالنظر إلى تقارب النتائج التي يُتوقع أن يحصل عليها كل من التحالف الحاكم والمعارضة في الانتخابات المقبلة، فإن الصوت الكردي سيكون حاسما، على الأرجح، في ترجيح الكفّة لأحدهما. لا يزال حزب العدالة والتنمية يحظى بشعبيةٍ بين الأكراد المحافظين، وإن تراجعت بعض الشيء خلال السنوات الأخيرة بفعل تحالفه مع القوميين. لكن أي توجّه نحو المعارضة من الأكراد الذين لم يشاركوا في العمليات الانتخابية السابقة إلى جانب الحيثية الشعبية لحزب الشعوب بين الأكراد يزيدان من الضغط الانتخابي على أردوغان.

(كاتب لبناني)

> أردوغان يملك من الدهاء السياسي ما يُساعده على البقاء في الحكم فترة أطول، بيد أن التحدّيات التي يتعامل معها اليوم تختلف عن سابقاتها
>
> يُعوّل تحالف الأمة على أن أولويات قاعدته الشعبية في الانتخابات الأوضاع الاقتصادية الصعبة أكثر من أي أولويات أخرى

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads